

Distr.: General
18 September 2009
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة
جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

غينيا الاستوائية

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

مقدمة

- ١- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٨، آلية تعاونية تدعى الاستعراض الدوري الشامل ويتمثل هدفها في تحسين حالة حقوق الإنسان من خلال تقييم مستوى وفاء كل دولة من الدول بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بالحقوق والحريات، وما أحرزته الدول موضوع الاستعراض من تقدم وما تواجهه من تحديات. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع مجلس حقوق الإنسان برنامجاً لبدء الاستعراض الدوري الشامل، وحدد اختصاصات تقوم على معلومات موضوعية وموثوقة عن الأهداف المبينة أعلاه تقدمها الدول موضوع الاستعراض والمصادر المعنية الأخرى الجديرة بالثقة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- ٢- وبناءً على ذلك، أعدت حكومة غينيا الاستوائية هذا التقرير الوطني، آخذة في الاعتبار على النحو الواجب الجدول الزمني الذي وضعه مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، الذي ينص على أن جمهورية غينيا الاستوائية ستشارك في الاستعراض الدوري الشامل في الدورة السادسة للمجلس في عام ٢٠٠٩.

أولاً - المنهجية والإجراءات المتبعة في إعداد التقرير

- ٣- وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة التي أصدرها مجلس حقوق الإنسان، أعدت هذا التقرير، الذي تقدمه حكومة غينيا الاستوائية، لجنة تحضيرية في إطار عملية تشاورية واسعة جرت على المستوى الوطني.

ثانياً - لمحة تاريخية وجيزة والخصائص العامة للبلد

- ٤- تقع جمهورية غينيا الاستوائية، المستعمرة الإسبانية سابقاً، على خليج غينيا. وقد نالت استقلالها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨. وهي دولة مستقلة، جمهورية، موحدة، اجتماعية، ديمقراطية، ذات سيادة؛ وتتمثل قيمها السامية في الوحدة والسلام والعدالة والحرية والمساواة. ويتألف إقليم غينيا الاستوائية من بر رئيسي هو منطقة ريو موني، إلى جانب جزر كوريسكو وإيلوبي غراندي وإيلوبي شيكو ومباني وكوكوتيروس وكونغو وجزيرات تقع بالقرب منها، ومن منطقة جزرية تضم جزيرتي بيوكو وأنابون. وتبلغ مساحتها ٢٨ ٠٥١ كيلومتراً مربعاً، منها ٢٦ ٠١٧ كيلومتراً مربعاً تقع في منطقة البر الرئيسي والباقي يقع في المنطقة الجزرية.
- ٥- ويحد منطقة البر الرئيسي في الشمال ريو كومبو (أو نهر نيم) وجمهورية الكاميرون، وفي الشرق والجنوب جمهورية غابون وفي الغرب المحيط الأطلسي. وتقع جزيرة بيوكو في المحيط الأطلسي بين خطي العرض ٣ درجات و ١٥ دقيقة و ٣ درجات و ٤٥ دقيقة شمالاً،

وتحدها نيجيريا من جهة الشمال والكاميرون من الجهة الشمالية الشرقية، في حين تقع جزيرة أنابون في نصف الكرة الجنوبي، على مسافة ٤٠٠ كيلومتر تقريباً من غابون، بين خطي العرض درجة واحدة و ٢٥ إنشاً ودرجة واحدة و ٢٣ إنشاً جنوب خط الاستواء.

٦- وتقع جزر كوريسكو وإيلوي غراندي وإيلوي شيكو ومباني وكوكوتيروس في مصب نهر موني.

٧- وعاصمة غينيا الاستوائية هي مالابو، الواقعة على الساحل الشرقي لجزيرة بيوكو. ويبلغ عدد سكان البلد ١ ٠١٤ ٩٩٩ نسمة، وفقاً للبيانات المستمدة من الإحصاء الثالث للسكان والإسكان لعام ٢٠٠١، ويبلغ معدل الولادة الإجمالي فيه ٤٣,٢ في المائة وهو يأتي، من حيث مؤشر التنمية البشرية، في المرتبة ١٢١ من بين ١٧٧ بلداً (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦).

٨- ويضم البلد عدداً من الجماعات الاجتماعية والثقافية، وهي جماعات أنوبونيزي، وبيزيو، والكريول أو فرناندينو، وبوي، والفانغ وندووي. وله لغتان إداريتان رسميتان هما الإسبانية والفرنسية، إضافة إلى جميع اللغات الوطنية للسكان الأصليين.

ثالثاً - التنظيم السياسي

ألف - النظام السياسي الإداري

٩- غينيا الاستوائية مقسمة، للأغراض الإدارية والاقتصادية، إلى مناطق وأقاليم ومقاطعات وبلديات وبلدات وجماعات أحياء. وتمارس الدولة وظائفها عن طريق رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ورئيس مجلس الوزراء، ومجلس ممثلي الشعب، والقضاء، وسائر الهيئات المنشأة وفقاً للدستور وسائر القوانين.

١٠- ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. وهو يجسد الوحدة الوطنية ويمثل الأمة. ويُنتخب بالاقتراع العام المباشر والسري على أساس الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، لمدة سبع سنوات. وتشمل وظائفه تحديد السياسة الوطنية، وممارسة السلطة التنظيمية في مجلس الوزراء، وإصدار القوانين التي يقرها مجلس ممثلي الشعب.

١١- ويتألف الرئيس، لدى ممارسة مهامه السياسية والإدارية، مجلس الوزراء المكوّن من رئيس مجلس الوزراء وسائر أعضاء الحكومة. ومجلس الوزراء هو الهيئة التي تدير وتنفذ السياسة العامة للبلد، وتضمن تنفيذ القانون، وتوفير الدعم المستمر لرئيس الدولة في المسائل السياسية والإدارية. وهو يضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية للدولة ويتولى تنفيذها بعد أن يقرها مجلس ممثلي الشعب ويصدق عليها الرئيس. وهو يمارس وظائف التنظيم والتوجيه والرصد، ويضع قانون الميزانية العامة للدولة وغيره من القوانين ويوجه إدارة الدولة وينسق أنشطة مختلف دوائر الدولة ويشرف عليها.

باء - مجلس ممثلي الشعب

١٢ - السلطة التشريعية هي بيد الشعب، وهو يمارسها عن طريق مجلس ممثلي الشعب. ويتألف المجلس من ١٠٠ عضو ينتخبون بالاقتراع العام المباشر، ومن بين وظائفه إقرار قانون الميزانية العامة للدولة؛ وسن التشريعات المتعلقة بالمسائل الضريبية وغيرها من الأعباء شبه الضريبية؛ ووضع أو إلغاء ضرائب أو مكوس محددة؛ وسن تشريعات بشأن الأوزان والمقاييس؛ وتحديد المبادئ الأساسية للقانون المدني والقانون الإجرائي والقانون الجنائي والقانون التجاري وقانون العمل؛ وتنظيم الممارسة الحرة للحقوق والحريات العامة الأساسية. وحول مجلس ممثلي الشعب سلطة كاملة لطلب مراجعة التشريعات أو غيرها من الأحكام التي لها منزلة القانون أو المرسوم من قبل المحكمة الدستورية، إذا اعتبر أن هذه الأحكام غير دستورية.

جيم - النظام القضائي

١٣ - النظام القضائي في غينيا الاستوائية منظم على نحو يتيح مراجعة إجراءات التقاضي من جانب قضاة آخرين عند الاستئناف. وبالإضافة إلى ذلك، تمارس محكمة العدل العليا وظيفتي المراجعة القانونية والنقض لضمان إيلاء الاعتبار الواجب، في المحاكمات، لمتطلبات وشروط القانون الموضوعي والإجرائي. وأضيفت ضمانات أخرى بإنشاء المحكمة الدستورية بموجب القانون الدستوري رقم ٩٥/١ الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير. وكانت قد أنشئت، بموجب القانون الدستوري رقم ٩٣/٢ الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير، دائرة دستورية ضمن محكمة العدل العليا أدت إلى تحسين الإجراءات في المحاكمات التي عُرضت على هذه الأخيرة. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الوضع الدستوري في غينيا الاستوائية يتمثل في وجوب التقيد تقيداً صارماً بالقانون الأساسي بوصفه المصدر المباشر للحقوق والالتزامات.

رابعاً - النظام الاجتماعي

ألف - المنظمات الاجتماعية والمهنية

١٤ - تشكل الأحكام القانونية التي اعتمدها غينيا الاستوائية وفقاً لمختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي انضم إليها البلد الأساس القانوني للمنظمات الاجتماعية والمهنية. وتشمل هذه الأحكام القانونية قانون العمل، وقانون النقابات وعلاقات العمل الجماعية والتشريع الذي ينظم السياسة الوطنية المتعلقة بالعمالة. واستناداً إلى قانون الصحافة، مثلاً، توجد جمعيات اجتماعية ومهنية، مثل جمعية الصحافة لغينيا الاستوائية وجمعية الصحفيين المحترفين لغينيا الاستوائية، اللتين تكرسان جهودهما لتعزيز ونشر المبادئ والقيم الأخلاقية لفن الإعلام. وتنشط منظمات أصحاب العمل في دعم حقوقها وتشارك في الأعمال التمهيدية لتحديد الحد الأدنى للأجر. وتساهم أيضاً في الاجتماعات الدولية المعنية بقضايا العمل التي تشارك فيها غينيا الاستوائية.

باء - الجمعيات غير السياسية والمنظمات غير الحكومية

١٥ - ازداد عدد الجمعيات غير السياسية التي تضم قطاعات مختلف من المجتمع إثر اعتماد تشريعات بشأن جمعيات القطاع الخاص، إلى جانب القانون رقم ٩٩/١ المتعلق بالمنظمات غير الحكومية الصادر في ٢٤ شباط/فبراير. وقد أنشئت عدة جمعيات بموجب هذه التشريعات. ومن هذه الجمعيات جمعية المراكز الكاثوليكية لغينيا الاستوائية، التي يتمثل هدفها في تلبية الاحتياجات الأساسية للفتيات والنساء في غينيا الاستوائية، بالتعاون الوثيق مع مراكز كلاريت التربوية الدينية في مالابو وباتا. وتنبغي الإشارة أيضاً إلى جمعية الرعاية الاجتماعية للأسرة في غينيا الاستوائية، التي تعمل على توفير الرعاية البدنية والأخلاقية والاجتماعية للفتيات والشباب عامة. وهناك أيضاً جمعية المرأة المعنية بمكافحة الإيدز، ولجنة دعم الأطفال في غينيا الاستوائية، والمنظمة المعنية بالمكفوفين في غينيا الاستوائية، وجمعية كبار السن، والجمعية الوطنية للمعوقين في غينيا الاستوائية، بين جمعيات أخرى. وهناك جمعية مشاهة هي مركز نانا - منغي، ومن بين أهداف هذا المركز توفير الرعاية للأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة ومرحلة الدراسة الابتدائية.

جيم - جمعيات الزراعة وتربية الحيوان

١٦ - توجد في غينيا الاستوائية جمعيات مختلفة تشجع الزراعة التعاونية، بونا سيمييا، وإنانغ مينغ، وأكوم - اينانغ، وفيلي إيني مينغ، وننيم - مبهو. وقد وفر لهذه الجمعيات الزراعية التدريب والتعليم، إلى جانب الأموال اللازمة لتنمية أنشطتها. ومن الأمثلة على أنشطة التدريب والتعليم هذه الحلقات الدراسية المعنية بأساليب الإنتاج الحديثة، وصياغة المشاريع، وتقديم المشورة بشأن كيفية إقامة الجمعيات والتعاونيات الزراعية.

خامساً - الحقوق المدنية والسياسية

(الضمانات الأساسية لحرية الرأي والتعبير والدين)

١٧ - تبين المادة ١٣ من دستور عام ١٩٨٢، المنقحة في عام ١٩٩٥، مجموعة من الحقوق والحريات التي يمكن التذرع بها مباشرة أمام المحاكم، ولا سيما المحكمة الدستورية: حرية المسكن، وحرية العبادة، وحرية تكوين الجمعيات، وافتراس البراءة، ومبدأ الشرعية، واتباع الأصول القانونية الواجبة، ونظام التقاضي، وغيرها. وتنص المادة ١٤ من الدستور على أن قائمة الحقوق الواردة في المادة ١٣ هي قائمة غير شاملة وتشمل جميع الحقوق الأخرى المكفولة بموجب القانون الأساسي وسائر الحقوق والحريات العامة ذات الطبيعة المماثلة الناشئة عن احترام كرامة الإنسان وعن وجود دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون.

وتعني الحقوق الإضافية المبينة في المادة ١٤ أنه لا حاجة إلى أن يقصر الدستور الحماية على الحقوق المدنية والسياسية في غينيا الاستوائية وأنه يمكن أن يمد هذه الحماية إلى حقوق أخرى ناشئة عن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

١٨- وتكمن أنجع ضمانات لإعمال هذه الحقوق والحريات في الدور الجوهري الذي تؤديه المحكمة الدستورية، والتي تتصل أحكامها، في المقام الأول، بأنشطة المؤسسات العامة - مؤسسات الحكومة المركزية والإقليمية والمؤسسات القضائية وغيرها من المؤسسات - أو بتشريعات أخذت بها الحكومة أو البرلمان - قوانين أو مراسيم أو أوامر أو قرارات - فيما يتعلق بمتطلبات القانون الأساسي والقيود التي يفرضها.

١٩- أما بشأن حرية العبادة، فهناك عدد من الطوائف والجمعيات الدينية المختلفة (الكاثوليكية والبروتستانتية والمسيحية الإنجيلية والإسلامية وغيرها)، التي تمارس شعائرها ديانتها بحرية.

سادساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(التعليم، والسكن، والبنية التحتية، والصحة، والبيئة، إلخ)

ألف - التعليم الوطني

٢٠- تضمن قانون التعليم العام لعام ١٩٩٥ عدداً من مواطن الضعف، وأدى ذلك إلى إصلاح القانون وإصدار قانون عام ٢٠٠٦. ومن السمات الرئيسية للتشريع الجديد التخلي عن احتكار الدولة للتعليم والتدريب. وقد أدى هذا النهج الليبرالي الجديد إلى تحقيق زيادة أسية في المؤسسات الخاصة على جميع مستويات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

(أ) يرد برنامج التعليم الطويل الأجل الخاص بالبلد في خطة التعليم للجميع، التي أطلقت في عام ٢٠٠٣. وأحد أهداف الخطة هو تحسين مستوى التعليم في مرحلة ما قبل الدراسة، وتوفير المدرسين والمتطوعين الأكفاء لهذا الغرض؛ وإنشاء سلك مفتشي المدارس؛ وتعزيز أنشطة ومساهمات جمعيات الآباء والنهوض بها. وقد بدأ إصلاح التعليم الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وجرى على كل مستوى من المستويات (الحضانة والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي)، استناداً إلى أنشطة أخذ بها قانون التعليم الوطني الجديد لعام ٢٠٠٦ وغيرها من الأنشطة الناشئة عن البرنامج الوطني للهيكل الأساسية والتجهيزات. وتشمل هذه الأنشطة القرار المتعلق بإدراج موضوع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنهاج الدراسي؛ وبرنامج المنح التعليمية؛ وتوفير التدريب المستمر للمدرسين؛ وإنشاء مدرسة للأطفال الصم والبكم والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يجدون صعوبات في التعلم؛

وتعزيز وتحسين المدارس التقنية (مدرسة مودستو جيني رويغ في باتا ومدرسة ١٢ أكتوبر في مالابو)؛ وإصلاح مراكز التعليم وبناء مراكز جديدة؛ وتكييف التصميمات المعمارية لإتاحة إمكانية وصول المعوقين إلى المرافق؛

(ب) وتبغى الإشارة إلى أنه تم، بدعم من الحكومة، إنشاء المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي يقع مقره في غينيا الاستوائية.

باء - الصحة

٢١- جعلت الحكومة من الصحة قضية ذات أولوية في إطار تحقيق التنمية الوطنية المستدامة. وتعني الصحة، في نظر غينيا الاستوائية، حالة من العافية الكاملة، البدنية والعقلية والاجتماعية، وليس فقط عدم وجود عاهة أو مرض. ومن وجهة النظر هذه، يشمل الحق في الصحة - على سبيل المثال لا الحصر - أموراً مثل تشخيص أمراض مثل الملاريا والجذام وشلل الأطفال وعمى الأنهار وغير ذلك من أشكال داء الخيوطيات، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوقاية منها، والحصول على الخدمات والأدوية الأساسية اللازمة لها، وصحة الأم والرضع، بين أمور أخرى. وشكّل هذا النهج أساساً لاعتماد أحكام من قبيل السياسة الوطنية الخاصة بالصيدلة، والمراقبة المتكاملة للأوبئة، وقانون الأدوية، وإنشاء المركز الوطني لتوريد وتوفير الأدوية، وبرنامج لخفض عدد الوفيات أثناء الولادة وبعدها، وإنشاء مراكز صحية ريفية، ومراجعة وتحديث التشريع المتعلق بقطاع الصحة. وغني عن البيان العمل المضطلع به بشأن إصلاح الهياكل الأساسية والمعدات الصحية أو تدريب الموارد البشرية، نظراً إلى أن الوثائق المرفقة بهذا التقرير تتضمن معلومات ذات صلة عن المستشفيات والمراكز الصحية في الأقاليم، والتوسعات الجديدة، والأجنحة الجديدة الخاصة بالعمليات الجراحية، وخدمات الطب النسائي والتوليد، ومختبرات التحاليل السريرية والأشعة، وغير ذلك:

(أ) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وجدت غينيا الاستوائية أنها تجاوزت الأهداف المحددة في إعلان وإطار عمل أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وغيرها من الأمراض لعام ٢٠٠٥. وقد وفرت لـ ٨٠ في المائة من السكان في جزيرة بيوكو وإقليم سنترو سور في منطقة البر الرئيسي من البلد، منذ عام ٢٠٠٤، الحماية ضد الأمراض التنفسية المتكررة كما وفرت لهم ناموسيات مشربة بمبيد حشرات (تنفذ هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وشركة موبيل النفطية في غينيا الاستوائية). وتوفر للنساء الحوامل، بنفس النسبة المئوية، مراقبة قبل الولادة ويتلقى ٦٠ في المائة منهن علاجاً وقائياً دورياً ضد الملاريا؛

(ب) تمت مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الطوارئ الاستراتيجية للبلد والخطة المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت غينيا الاستوائية، بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية، بإنشاء منتدى وطني يعنى بفيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز و شنت حملة إضافية لإذكاء الوعي بهذا الوباء ومكافحته، وهي تقدم معلومات وفيرة عن توفر وسائل منع حمل مجانية في جميع مراكز الاستشفاء الوطنية. أما بشأن العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، فإن عقار نيفيرابين يوزع مجاناً في ١٥ مركزاً صحياً و ٥ مستشفيات أمومة بغية تفادي انتقال العدوى رأسياً من الأم إلى الطفل؛

(ج) فيما يتعلق بالتدابير الوقائية وباستئصال المصادر، سواء فيما يخص الملاريا أو عمى الأنهار أو الأشكال الأخرى من داء الخيطيات أو الجذام أو السل، تم اتخاذ إجراءات، إضافة إلى عملية إشراب الناموسيات بمبيد للآفات كما ذكر أعلاه، في كل من منطقة البر الرئيسي ومنطقة الجزر، لتطهير المنازل بالدخان، ورش الأنهار، وتوفير الأدوية المجانية في مراكز الاستشفاء العمومية والمراكز المتخصصة للجذام والسل، وكذلك لإنشاء نظام للاستشفاء الخارجي لتوفير أنواع العلاج أو المسكنات، والقيام بحملات إذاعية باللغات الوطنية لتغيير المواقف إزاء هذه الأمراض واتخاذ التدابير المطلوبة للوقاية والتشخيص، حيثما يقتضي الأمر ذلك، والمتابعة الطبية. ويجري تنفيذ برنامج لرصد وتقصي الملاريا بالتعاون مع معهد كارلوس الثالث للصحة التابع لوزارة الصحة وشؤون المستهلكين الإسبانية؛

(د) فيما يتعلق بتوزيع الأدوية الأساسية لمكافحة الأمراض المتكررة كالمالاريا وعمى الأنهار والجذام والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يوفر صندوق التنمية الاجتماعية (الميزانية العامة للدولة) والصندوق العالمي التمويل للحصول على العقاقير اللازمة ولتوفيرها مجاناً. وتتبع هذه السياسة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، في المستشفيات والمراكز الصحية أو عن طريق المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي، لصالح الأشخاص المؤمنين والمتقاعدين على السواء. ويحصل الأشخاص المشمولون بالتأمين لدى المؤسسة على الأدوية الأساسية مجاناً بنسبة ١٠٠ في المائة في حالات الاستشفاء وبنسبة ٥٠ في المائة في حالات الاستشارات خارج المستشفى. ويجري تنفيذ مبادرة باماكو في الوحدات الصحية التي أنشئت في البلدات الريفية وفي جماعات الأحياء، مع فرض رسم رمزي للحصول على الأدوية الأساسية. على أن الأدوية تقدم مجاناً لكبار السن والنساء الحوامل وللأشخاص الذين لا دخل لهم؛

(هـ) فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو الذهنية، أجرى إحصاء أولي بشأن هذه الفئة من المجتمع وأظهر أن عدد هؤلاء يبلغ قرابة ٢٥٤٠، مع أخذ إمكان حدوث أخطاء إحصائية في الحسبان. وقامت الحكومة، بناءً على ذلك، بتوفير أموال عن طريق مؤسسة الضمان الاجتماعي من أجل تنفيذ خطة العمل الوقائية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقات. والمزايا التي ينطوي عليها هذا التمويل هي توفير الإمدادات الطبية والصيدلانية، وتقديم الإعانات لمساعدتي الرعاية الصحية، ومساعدة الأشخاص ذوي الحد الأدنى من الأجر، وإعادة التأهيل أو الإدماج المهني.

جيم - قانون العمل

٢٢- صدقت غينيا الاستوائية، بوصفها عضواً في منظمة العمل الدولية، على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وقام البلد، تبعاً لذلك، بإنشاء إطار قانوني لقانون العمل يتضمن الحقوق والحريات الأساسية التي تعترف بها منظمة العمل الدولية: ساعات العمل، والأجور، والإجازات، والحد الأدنى للسن، والتقاعد، والضمان الاجتماعي، والعمل الإضافي، والنقابات، والمنازعات الجماعية، والعمل الليلي، وحقوق الأمومة، وحقوق ما قبل الولادة، والعمل الاستعبادي، والعمل القسري، وغير ذلك. وهذه الحقوق والحريات مسلم بها في قانون تشريع العمل، وقانون السياسة الوطنية الخاصة بالعمالة، وقانون تفتيش العمل، والمراسيم التي تحدد الحد الأدنى للأجر في جميع المهن في القطاع الخاص. ولا يوجد تمييز فيما يتعلق بالأجور: فيطبق مبدأ الأجر المساوي عن العمل المساوي تطبيقاً دقيقاً على جميع العمال، سواء أكانوا نساءً أم رجالاً ومواطنين أم أجانب.

٢٣- ويوجد في غينيا الاستوائية التزام قانوني بتأمين جميع المستخدمين، سواء أكانوا يعملون في القطاع الخاص أم لا، ضد المخاطر والأمراض في العمل، سواء أكان عمالاً مهنيين أم لا. والمدفوعات الإلزامية التي يقدمها الضمان الاجتماعي هي كالتالي: الإمدادات الطبية والصيدلانية، والإعانات الخاصة بالإعاقة المؤقتة والدائمة، ومعاش الشيخوخة، والإعانات المقدمة للأم والأسرة، والإعانات المقدمة للمعوقين، وإعانة الوفاة، وما إلى ذلك.

دال - البنية التحتية

٢٤- تقوم حكومة غينيا الاستوائية بتنفيذ مشاريع بنية تحتية، كإنشاء الطرق والجسور والأقنية، بغية تحسين جميع الحقوق التي سيزداد التمتع بها من خلال جعل التنقل أيسر وأسرع.

(أ) لتيسير الاتصالات بين عواصم الأقاليم والمدن الكبرى والموانئ والمطارات أو المناطق الحدودية، تم تعبيد طرق رئيسية يبلغ طولها ٦٩٨ كيلومتراً على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويجري حالياً تزفيت طرق أخرى يبلغ طولها ٤٠٢ كم؛

(ب) إن الطرق المحلية، وإن كانت لا تشكل جزءاً من شبكة الطرق الرئيسية، هي طرق مهمة لأنها يمكن أن تنعش مدناً أو قرى أو مراكز مهمة أو مناطق إنتاج زراعي ريفية في الأقاليم. وقد أنشئ ما مجموعه ١٢٤ كيلومتراً من شبكة الطرق هذه؛

(ج) أما بشأن الموانئ التجارية، فقد قامت شركة Sociedad Marroguineana de Construcción (Somagec) الشركة الصينية للطرق والجسور، على التوالي، بأعمال إعادة تشييد وتوسيع؛ وتم القيام بأعمال مشاهة في أنبوبون وكوريزو وكوغو؛

(د) وطُورت البنى التحتية للمطارات تطويراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية. فتم القيام بأعمال توسيع وتحديث في مطاري مالابو وباتا، بينما أحرز تقدم كبير في الأعمال الجارية في مطارات ومنغوميين وأنوبون وكريسكو والمطار الصغير في مونغومو.

هاء - الإسكان الاجتماعي

٢٥- قامت غينيا الاستوائية بعدد من مشاريع الإسكان الاجتماعي الهادفة إلى تشييد مساكن لتوزيعها على الشرائح المعوزة من المجتمع. ويجري القيام بهذه الأعمال في مالابو وباتي وإيبين وإينيناونغ ومونغومو. وقد شُيّد ما مجموعه ٩٨٥ ٥ وحدة سكنية في منطقة الجزر، بينما أوشك تشييد ٤٦٠ ٢ وحدة على الانتهاء في منطقة البر الرئيسي.

واو - الإمداد بماء الشرب

٢٦- إن هدف الحكومة هو ضمان توفير ماء الشرب لجميع السكان، سواء أكانوا يعيشون في المناطق الحضرية أم الريفية. ولهذا الغاية، تجري أعمال لجر ماء الشرب إلى مالابو وباتي وإلى بلدات كوبابا وريابا وباتا ومنغومو وإيبين وإينيناونغ وغيرها. وللتخفيف من آثار أية طوارئ مفاجئة، قامت السلطات العامة، بالتعاون مع منظمات غير حكومية وجهات دولية، بحفر عدد من الآبار في كثير من المدن والقرى وتوفير الحماية لها.

زاي - التصريف وشبكة الصرف الصحي

٢٧- قامت غينيا الاستوائية، في إطار التعاون مع حكومة الصين لتقديم المساعدة الإنمائية، بإبرام اتفاقات مع الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآلات والمعدات لإنشاء شبكات الصرف الصحي. والأعمال جارية حالياً لهذه الغاية في جميع أرجاء مدينة مالابو والمنطقة المحيطة بها.

حاء - إنتاج وتوزيع الطاقة

(أ) يجري العمل على توسيع قدرة محطة توليد الكهرباء العاملة بالغاز التوربيني في مالابو. والمخطة موصولة حالياً بمحطة فرعية كهربائية وحيدة في ناحية سيمو في مالابو، الأمر الذي يؤدي إلى عجز لا في نقل الكهرباء فحسب بسبب قدم الشبكة الجوية، بل في التوزيع أيضاً. ومن المقرر أن يتم في السنة القادمة، أي ٢٠١٠، بدء تشغيل المحطة الفرعية الجديدة في مالابو، التي تديرها شركة كهرباء غينيا الاستوائية (SEGESA) (والتي تزوّد بالقدرة من المحطة العاملة بالغاز التوربيني ذات القدرة الأكبر) والتي ستستخدم نظاماً تحت سطح الأرض لنقل وتوزيع القدرة. وتزوّد المدن الكبيرة ومراكز المقاطعات حالياً، قدر الإمكان، بمولدات مستقلة.

ويجري العمل على تحسين محطات القدرة الكهربائية في ربابا وموزولا، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مقدار القدرة المولدة وتوسيع المنطقة الجغرافية المشمولة؛

(ب) ومنطقة البر الرئيسي هي المكان الذي تقع فيه محطة ايكوكو لتوليد القدرة الكهربائية، وهي وحدة مصنع حراري آخر في وسط باتا، ومنشأة بيكومو الكهربائية، اللتان تنتجان حالياً ما يكفي من الطاقة لمنطقة باتا والمنطقة المحيطة بها. ويوجد في المناطق الريفية أكثر من ٢٢ مكتباً لشركة الطاقة في المدن وفي مراكز المقاطعات لتشغيل نفس العدد من المولدات المستقلة. ويجري حالياً تشييد منشأة دجيلوهو الكهربائية التي تبلغ استطاعتها ١٢٠ ميغاوات، وإنشاء خط تحت سطح الأرض لتوزيع القدرة من المنشأة بمتد إلى منطقة البر الرئيسي برمتها.

طاء - البيئة والموارد الطبيعية

(أ) يشجع قانون البيئة رقم ٠٣/٧ الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر على استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام في غينيا الاستوائية بغية المحافظة على هذه الموارد وحمايتها وإصلاحها. وهو يعتمد نهجاً تدخلياً يبين الصلاحية التي تتمتع بها السلطات للقيام بأي نشاط يمكن أن يكون له تأثير على البيئة أو الموارد الطبيعية. ويشمل نطاق القانون المياه والتربة ونوعية الهواء والتنوع البيولوجي، ويحظر القانون التلوث. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على أن لكل إنسان الحق في أن يُطلع على آثار الأنشطة التي قد تضر بالصحة وعلى التدابير المتخذة لمنع حدوث مثل هذه الآثار أو تقديم تعويض بشأنها. وفي هذا الصدد، يحظر القانون أيضاً إهلاك أي نوع من أنواع الحيوانات الحمية أو إلحاق الأذى بها. وبوجه أعم، يعتبر القانون مبادئ الوقاية والمشاركة والولاية الفرعية، نقاطه المرجعية. ويحدد القانون الحقائق العامة، والآثار الطبيعية، والحميات الطبيعية، والمناظر الطبيعية الحمية، والمناطق ذات الأهمية العلمية، بوصفها مناطق طبيعية محمية لما تحويه من ثروة حيوانية ونباتية وموارد طبيعية. وفي هذا السياق، يولي الاهتمام بوجه خاص إلى تلوث الهواء الناشئ عن الغبار أو الروائح، والضجيج والحرارة، وهي عناصر إذا وجدت بكميات غير عادية أو أنتجت أنشطة بشرية تعتبر غير قانونية ويعاقب عليها بعقوبات إدارية. ويتناول القانون أيضاً النفايات السامة والخطرة. ويعاقب على الأنشطة التي يتم القيام بها في هذا الشأن خرقاً للقانون المتعلق بمثل هذه النفايات بفرض غرامات أو بالإغلاق الإداري للمنشأة أو الصناعة أو المؤسسة المعنية وبحظر القيام بأنشطة معينة. وحدد المرسوم رقم ٥/١٧٣ الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر قواعد التفتيش البيئي فأنشأ نظام رصد يمكن بواسطته رصد الامتثال لسياسة الحكومة المتعلقة بحماية وصون البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وغرض المرسوم وقائي صرف، بمعنى أنه يساهم، بالصيغة التي وضع بها، في "منع الأنشطة" أو التصرفات المحظورة والتي يعاقب عليها القانون" والتي يمكن أن تعرض البيئة أو الموارد الطبيعية للخطر. أما طريقة مساهمته في ذلك فهي من خلال إنشاء وحدة تفتيش بيئي خاصة. وتم خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ توفير تدريب لعدد من المفتشين البيئيين، الذين تتمثل مهمتهم في رصد الأنشطة في جميع أنحاء الإقليم الوطني ووضع تدابير الوقاية والعقاب. ولدى غينيا

الاستوائية مساحات واسعة من الغابات العذراء، تغطي أكثر من ١ ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار، ونحو ١٣ منطقة محمية، تغطي ١٨,٥ في المائة من الإقليم الوطني؛

(ب) وفيما يتعلق بقطاع صيد الأسماك، فإن ملكية موارد مصائد الأسماك هي ملكية عامة، ويشترط أن تدار وتستغل على نحو يتماشى مع قانون مصائد الأسماك رقم ٢٠٠٣/١٠ الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ومع اللوائح التنظيمية المقابلة الواردة في المرسوم رقم ٢٠٠٤/١٣٠ ومع قانون البيئة. وتعمل الدولة على تنمية إنتاج الموارد من المصائد الوطنية لصيد الأسماك لتوزيعه في السوق الداخلية بغية تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. وهذه السياسة تؤدي نتائج في قطاع صيد الأسماك شبه الصناعي، وهو القطاع الذي يضع المنتجات في متناول الجمهور بشكل سريع وفعال للغاية. وإن الناتج المتأتي عن ذلك، إضافة إلى كميات الأسماك المصيدة في سفن الصيد الصناعية وفقاً لاتفاقيات صيد الأسماك القائمة، يشران بمستقبل أفضل لتوفير منتجات أسماك عالية الجودة بكميات كبيرة للسكان.

ياء - النهوض بالمرأة والمساواة الجنسية

٢٨- تنبغي الإشارة؛ في سياق ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة، إلى المساواة في الأجر المنصوص عليها في المراسيم الرئاسية والأوامر الوزارية التكميلية التي تحدد الحد الأدنى للأجر لجميع المهن في جميع القطاعات الخاصة. ويسهر مفتشو العمل التابعون لوزارة العمل وللمؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي على ضمان التقيد بشكل دقيق بهذا الحكم. وقد عقدت في عام ٢٠٠٩ حلقة دراسية بشأن حقوق المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(أ) ويمثل مشروع تعزيز المهن الحرة للمرأة الريفية أحد جوانب هذه السياسة، التي تهدف إلى مساعدة المرأة في المناطق الريفية على زيادة دخلها. وفيما يتعلق بالتمييز الإيجابي، ليس هناك أي عامل يتصل مباشرة بالوضع البيولوجي للمرأة، كالحمل أو الرعاية قبل الولادة أو أي وضع آخر، يمكن أن يُستخدم كسبب للصرف من الخدمة أو لإصدار أي شكل من أشكال العقوبات التأديبية. وينبغي أيضاً استعراض النظر إلى تنفيذ البرنامج الوطني للتعليم الخاص بالمرأة البالغة، الذي يتمثل هدفه في القضاء تدريجياً على اللامساواة في جميع أنحاء البلد، وهي لا مساواة ناتجة عن الأمية، التي تجعل النساء يعزفن عن البحث عن عمل أو عن إنشاء مؤسسة أعمال خاصة بهن؛

(ب) أما بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فتبلغ نسبة النساء في الحكومة ١٥ في المائة، وفي البرلمان ١٠ في المائة، وفي سلك القضاء ١٨,٦ في المائة. وفي مجال الخدمة المدنية، تمثل المرأة ٣٣,٨ في المائة من العاملين في التدريس، و٦٥,٥ في المائة من العاملين في الصحة. وفي الإدارات الإقليمية، المكونة من ٣٦ بلدية، أن ٢٣,٢ في المائة من أعضاء المجالس البلدية و٨,٣ في المائة من العُمد و٢٨ في المائة من نواب العمد هم من النساء؛

- (ج) ينص قانون القضاء رقم ٢٠٠٩/٥ على أن قضاة الأسرة (الذين تشمل سلطاتهم أيضاً الوصاية على القصر) يتمتعون باختصاص في أية مسألة تتعلق بالعنف ضد المرأة؛
- (د) اتُخذت على نطاق كبير إجراءات للنهوض بالرياضة لدى النساء، وآتت هذه الإجراءات نتائج جيدة تسوّغ عقد الآمال على مستقبل أفضل في هذا المجال.

كاف - حماية الأطفال

(أ) تم الاتجار بأطفال من عدد من البلدان المجاورة لغينيا الاستوائية لاستخدامهم بصورة رئيسية في العمل المتري أو العمل في الأسواق، وفي بعض الأحيان كباعة في الشوارع. ومدينتا مالابو وباتا هما المدينتان اللتان يرسل إليهما معظم الضحايا. وقد دأبت غينيا الاستوائية لسنوات، على اعتبار مثل هذا الاتجار جريمة جسيمة، وهي تتخذ الخطوات اللازمة للقضاء عليه. وفي عام ٢٠٠٧، شرعت الحكومة، بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية، في سلسلة من الحلقات الدراسية التدريبية بشأن الاتجار حضرها ضباط الشرطة وسائر العاملين في مجال الأمن والضباط البحريون. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان زهاء ١٦٠ مسؤولاً قد تلقوا التدريب. وفي عام ٢٠٠٨، وزعت تعليمات رسمية على أفراد الشرطة وقوات الأمن وقوات حماية المواطنين بشأن كيفية التعرف على ضحايا الاتجار وكيفية إلقاء القبض عليهم. وتضمنت هذه التعليمات مبادئ توجيهية بشأن كيفية تقديم المساعدة إلى الضحايا. وواصلت غينيا الاستوائية، بالتعاون مع اليونيسيف، تمويل وعقد حلقات عمل بشأن التوعية للمسؤولين المحليين في مالابو وباتا خلال السنوات الماضية؛

(ب) اللجنة الوطنية لحقوق الطفل. تتمثل مسؤولية هذه اللجنة، التي أنشئت بالمرسوم رقم ١٩٩٧/١٠٠ الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر، في إدارة المبادرات التي تُتخذ لصالح الأطفال في غينيا الاستوائية، داخل البلد وخارجه، تنفيذاً لاتفاقية حقوق الطفل، وفي تنسيق تلك المبادرات وتعزيزها. وأتاحت الحكومة، في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مبلغ ١٩٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد الأفريقي لتمكين اللجنة من القيام بأنشطتها؛

(ج) إن القانون الجديد رقم ٢٠٠٩/٥ الخاص بالقضاء يهتم بالأطفال أيضاً. فهو ينص على تشكيل محاكم الأحداث التي تنظر في جرائم الأطفال والمراهقين، ويحدد سلطاتها ويعززها، ويحسن نظام مراكز احتجاز الأطفال التي من المقرر إنشاؤها.

لام - الاتصالات والوصول إلى المعلومات

٢٩- يعد الوصول إلى المعلومات مقوماً أساسياً من مقومات الحريات العامة، وقد أعطي أولوية في السياسة الوطنية. وبذا لا يوجد حالياً أي سبب يمنع الوصول إلى الصحف أو المجالات، الوطنية منها أو الأجنبية، والإنترنت متاحة كلياً للجمهور عامة. ولا توجد أنواع

رقابة، وقائية أو رجعية المفعول، على وسائط الإعلام المسموعة أو على نشر أو توزيع الكتب. ويرجع الكثير من هذه التطورات إلى اعتماد قانون الاتصالات الجديد، الذي تتمثل إحدى سماته الرئيسية في إرساء تحرير قطاع الاتصالات على سند قانوني. وينشئ القانون أيضاً هيئة تنظيمية خاصة بالاتصالات تابعة لوزارة الاتصالات لتعمل كأداة مفيدة لتحسين قطاع الاتصالات، وتقوم الهيئة حالياً بتوسيع الشبكة الثابتة للنظام الشامل للاتصالات المتحركة وتحسين النظام الرقمي للاتمالي (ADSL) للانترنت.

سابعاً - نظام حماية حقوق المواطنين

٣٠- هناك آليات مختلفة تحكم نظام حماية حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية على أن أهم ثلاث آليات هي التشريع، وإجراءات المحاكم، والبرامج الإنمائية.

ألف - التشريع الحمائي

٣١- اعتمدت أحكام مختلفة في هذا الشأن لتعزيز النظام القانوني الوقائي المحدد أصلاً في القانون الأساسي. ويمكن الإشارة أيضاً إلى القانون رقم ٢٠٠٤/١ المتعلق بتهريب المهاجرين غير المشروع والاتجار بالأشخاص والصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر، والقانون رقم ٢٠٠٦/٦ المتعلق بحظر التعذيب. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أنه تم، في عملية تسليم المجرمين المنصوص عليها في القانون ٩٧/٥ الصادر في ١٩ أيار/مايو، دمج المبادئ العامة للقانون الدولي التي تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي في كل من القانون الوطني وقانون المنطقة الفرعية، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى القانون رقم ٨٤/٦ الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه، الذي أنشأ محاكم الأحداث، والقانون رقم ١٩٩٢/١٢ الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي نظم النقابات وعلاقات العمل الجماعية؛ وإلى الحرية التي أُعطيت للمنظمات الاجتماعية والمهنية والمنظمات النقابية للمشاركة في منظمة العمل الدولية بموجب القانون رقم ٩٢/١٢ الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ والقانون رقم ٩٥/١٧ الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الحماية المدنية للحق في الشرف وحسن السمعة؛ والقانون رقم ٩/٤ الصادر في ١٨ أيار/مايو والمتعلق بملكية الأراضي؛ والقانون رقم ٢٠٠٢/٤ الصادر في ٢٠ أيار/مايو، الذي أنشأ محاكم شرطة لمراقبة شرعية جميع عمليات الاحتجاز أو الاعتقال التي قد تجري في الإقليم الوطني، بين قوانين أخرى.

باء - مسؤولية الدولة

٣٢- هناك عدد من الأحكام القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وبمسائل ذات طابع إداري بحث والتي توضح أن الدولة مسؤولة عن أي أذى أو ضرر قد يلحق بالمواطن نتيجة للأداء

العادي أو غير العادي لمؤسسات أو هيئات الدولة وكذلك نتيجة للأنشطة التي يقوم بها وكلاء الدولة أو موظفوها بصفتهم الرسمية. وهذه المسؤولية هي مسؤولية تجاه الغير ويمكن أن تكون مباشرة أو فرعية، تبعاً للظروف. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى القانون رقم ٢٠٠٦/٦ بشأن حظر التعذيب، الذي ينص على المسؤولية المدنية للدولة في دفع تعويض للضحية أو المستفيدين من أفراد أسرته أو أقاربه عن أي أذى أو ضرر ينجم عن هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية. وقد تعززت هذه المسؤولية بالقانون رقم ٢٠٠٠/٣ الصادر في ٢٢ أيار/مايو والمتعلق بإدارة الدولة المركزية (النظام القانوني)، الذي ينص على مسؤولية الدولة المباشرة عن أفعال موظفيها بصرف النظر عن أية مسؤولية فرعية تجاه الغير ناشئة في حالات الخطأ أو الإهمال الجسيم المرتكب من جانب وكيل الدولة الذي يتصرف بصفته الرسمية. وينص كل من قانون ملكية الأراضي وقانون الإجراءات الإدارية رقم ٢٠٠٦/٥ الصادرين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على المسؤولية المدنية للدولة في الحالات التي تُنتهك فيها حقوق المواطن نتيجة للأعمال التي يقوم بها الموظفون العموميون.

جيم - إجراءات المحاكم

٣٣- يتخذ القضاة والموظفون القضائيون إجراءات لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة استناداً إلى القضايا التي قد يحيلها إليهم أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريون، سواء أكانوا من القطاع الخاص أم العام. وتنص المادة ١٣ (ج) - (ي) من الدستور على أنه يحق للجميع، على قدم المساواة، اللجوء إلى آلية الحماية هذه وأن يعاملوا، في هذا الشأن، نفس المعاملة أمام المحاكم، بينما تنص المادة ١٥ على حظر التمييز في الإجراءات القانونية. ورأت المحكمة الدستورية، في أحكام مختلفة أصدرتها، أنه لا يجوز المساس بحق أي إنسان، بما في ذلك الأجانب، في اللجوء إلى المحاكم والهيئات القضائية لطلب المساعدة. على أن كل ما تفعله كل هذه الأحكام هو إضفاء أساس دستوري على أحكام المادة ٢٧ من القانون المدني النافذ حالياً في غينيا الاستوائية: "يتمتع الأجانب في غينيا الاستوائية بنفس الحقوق المدنية التي يتمتع بها مواطنو غينيا الاستوائية". ويتضمن القانون الجديد رقم ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالقضاء حكماً ينص على أنه يجوز للمواطنين أن يلجأوا مباشرة إلى المحاكم عندما يتبين بصورة موضوعية أن من الصعب أو المستحيل الحصول على تمثيل قانوني.

دال - الطعون والإجراءات القضائية

٣٤- هناك أنواع مختلفة من الطعون والإجراءات القضائية التي تحمل القضاة والموظفين القضائيين على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا حقوق الإنسان، ولن نذكر منها إلا الإجراءات القضائية التي تتخذ ضد المؤسسات العامة أو المسؤولين: (١) أمر الإحضار أمام المحكمة؛ (٢) خيار تقديم شكوى أو الطعن أمام السلطات الإدارية أو القضائية؛ (٣) تقديم شكوى

أمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو اللجنة البرلمانية المعنية بالشكاوى والالتماسات؛ (٤) الطعن أمام محاكم الشرطة؛ (٥) الطعن الدستوري (أمبارو) المنصوص عليه في قانون التنظيم رقم ٩٣/٢ والذي يجوز بموجبه توفير حماية مباشرة للحقوق والحريات الفردية عندما تُخرق نتيجة لتنفيذ قانون من جانب سلطة عمومية أو ممارسة سلطة أو القيام بأنشطة من جانب سلطات الدولة؛ (٦) الطعن في حكم صادر عن المحاكم العسكرية (تم الأخذ بهذا الخيار بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالقضاء). وتنظر محكمة العدل العليا حالياً في أول طعن من هذا النوع ضد الحكم رقم ٢٠٠٨/٦ الصادر عن المحكمة العسكرية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (٧) العملية الانتخابية، سواء لإعادة النظر في القوائم الانتخابية أو للاعتراض على النتائج.

هاء - برامج ومشاريع التنمية والتوسع

٣٥- شدد المؤتمر الاقتصادي الوطني الثاني المعقود في عام ٢٠٠٧ على الجانب الأساسي للحق في التنمية فاقترح أن تصبح غينيا الاستوائية، بحلول عام ٢٠٢٠، في عداد البلدان الناشئة. ولهذه الغاية، تضع الحكومة تدريجياً علامات مرجعية بشأن الأمور التالية:

(أ) أعدت "ملامح الفقر في غينيا الاستوائية" استناداً إلى استقصاء أجري في عام ٢٠٠٦ بغية تقييم ظروف معيشة مختلف قطاعات السكان في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأظهرت الملامح أن ٧٦,٦ في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر، وذلك، أساساً، لعدم استقرار وضعهم الوظيفي وارتفاع معدل البطالة في المناطق الريفية. واعتمدت الحكومة، بالتالي، عدداً من المبادئ التوجيهية بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية بغية الحد من الفقر. وتستند هذه المبادئ التوجيهية إلى خمسة مبادئ عامة رئيسية هي:

- الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي؛
- تعزيز تنمية الاستثمارات المنظمة؛
- تشجيع أنشطة السياسة الاجتماعية وزيادة تطويرها؛
- تطبيق إدارة رشيدة لخدمة الجمهور وإيجاد مناخ اجتماعي شفاف ومريح ومستقر؛
- تحسين أحوال معيشة السكان، مع إجراء عمليات تقييم دورية لمستويات الفقر.

(ب) يتناول برنامج العمل المتعلق بتنويع مصادر النمو: التوسع في استكشاف النفط بمختلف أشكاله الصناعية؛ وإشراك قطاع صيد الأسماك وتطويره؛ وتنمية السياحة والخدمات المالية وقطاعات التعدين؛ وتوفير التدريب للموارد البشرية؛ وتحسين البيئة التنظيمية والمؤسسية للخدمات العامة بغية تحديث الخدمة المدنية؛ وتطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية التنافسية في سياق العولمة؛ وتوفير الدعم لأنواع السلوك والقيم التي تشجع على التنمية وعلى تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية لتقديم الخدمات.

٣٦- واستناداً إلى مبادئ البرنامج الوطني المبينة في الوثائق الختامية للمؤتمر الاقتصادي الوطني الثاني، وضعت حكومة غينيا الاستوائية مجموعة من المشاريع الإنمائية لمختلف القطاعات. وللإطلاع على مواضيع محددة في إطار هذا البند، يرجى الرجوع إلى المواد المبينة في البند ٧ واو من هذا التقرير. وأدت الجهود الهائلة المبذولة لتوسيع المعارف العامة إلى زيادة الوعي إلى حد كبير في أوساط الجمهور، وقبل كل شيء، فيما بين مسؤولي الدولة ووكلائها. وتم النظر بشكل مستفيض، خلال السنوات القليلة الماضية، في قضايا العنف الممارس ضد النساء والأطفال، والاعتداء على الأطفال، والقيام بحملات تهدف إلى زيادة الوعي بالمalaria ومختلف أشكال الحماية ضد هذا المرض والوقاية منه، إلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتيفوئيد، وتقديم المعلومات عن الجذام وعمى الأنهار والسل. وبصورة مماثلة، شُنت حملة ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

واو - القانون الجديد رقم ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالقضاء

٣٧- يوفر القانون الجديد رقم ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالقضاء، الصادر في ١٨ أيار/مايو، هيكلًا واضحاً للقضاء على النحو التالي: محكمة العدل العليا، ومحاكم الأقاليم، ومحاكم الإشراف على السجون، ومحاكم العمل، ومحاكم الأسرة والمحاكم التقليدية، ومحاكم الموظفين القضائيين. وسيتعين اعتماد هذه الترتيبات الجديدة تدريجياً لتحل محل الهيكل المين في القانون عام ١٩٨٤. وينبغي أن يولى اهتمام خاص، في هذا الهيكل الجديد، إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به المحكمة الدستورية بصفتها الهيئة التي تضمن احترام أية هيئة قضائية أو حكومية أو إدارية المتطلبات الدستورية للبلد فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة. وتنص المادة ٢١٨ من القانون الجديد على أن قوات حفظ النظام العام تخضع، من الناحية العملية، للقضاء ولكتب المدعي العام للحكومة.

زاي - المحاكم التقليدية

٣٨- إن الحاجة إلى زيادة الوعي بالظروف المحددة التي تنشأ في البيئة التي تشرع لها الحكومة قد اضطرت هذه الأخيرة إلى البحث عن صيغة توفق بين تفضيلها أسبقية القانون المدون والاحترام الذي يكنه الشعب الأفريقي في غينيا الاستوائية، بحكم نفسيته، للقانون التقليدي. وتنص الإصلاحات، بالتالي، على إمكانية التطبيق التفضيلي للقانون التقليدي، في شكل محاكم تقليدية.

حاء - تحسين نظام السجون

٣٩ - بدأت خطط الحكومة لتحسين نظام السجون تتبلور. فقد تم إصلاح سجن مالابو العمومي وتحديثه، ويجري إصلاح سجن باتا. والهدف من كل ذلك هو ضمان فرض عقوبة السجن مع إيلاء الاحترام الواجب لكرامة السجناء وصحتهم. وقد أنشأ القانون الجديد رقم ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالقضاء محاكم للإشراف على السجون في عواصم الأقاليم ومنحها اختصاص النظر في عقوبات الحرمان من الحرية، وأذن لها بإعادة النظر في الصلاحيات التأديبية لسلطات السجون وضمان حماية حقوق واستحقاقات الأشخاص المحتجزين في المؤسسات الإصلاحية. وفيما يتعلق بالتدخل لدى المؤسسات الإصلاحية، وقعت الحكومة اتفاقاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسمح بموجه لمدوبي اللجنة الدولية بالقيام دورياً بزيارة أي مركز إصلاحي في جميع أنحاء البلد بغية معاينة الوضع البدني والنفسي للمحتجزين والمعاملة التي يتلقونها.

٤٠ - وتعتزم الحكومة الأخذ بقانون للسجون. وسيُنظَّم القانون عمل المحاكم المعنية بالإشراف على السجون المنشأة بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالقضاء، وذلك بوصفها الهيئات المسؤولة عن إنفاذ الأحكام، ورصد أية حالة قد تنشأ أثناء قضاء العقوبة، وإعادة النظر في أي قرار قد تتخذه سلطات السجون في هذا الشأن. وتعني هذه السلطات أن المجموعة الكاملة من الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ أثناء قضاء الحكم ستكون خاضعة بصورة كاملة للمراجعة والإشراف القانوني.

طاء - إمكانية اللجوء إلى المحاكم

٤١ - لتيسير وتشجيع لجوء الجمهور إلى المحاكم، لم تقتصر الحكومة على الأخذ بقانون الرسوم الجديد، الذي كان له دور ملحوظ في تخفيض الرسوم القضائية للدعاوى تخفيضاً جذرياً، بحيث أصبحت رمزية إلى حد كبير، ولكنها شرعت أيضاً في مشروع لإصدار كراسة للجمهور بعنوان "دليل الوصول إلى العدالة"، ستوزع خلال الجزء الثاني من العام.

ياء - الآليات غير القضائية

٤٢ - أنشئت آليات غير قضائية من خلال إقامة مؤسسات وطنية مختلفة لتعزيز حماية حقوق الإنسان على نحو فعال. وهذه المؤسسات هي "إدارة القطاع الاجتماعي وحقوق الإنسان" التابعة لمكتب الرئيس، و"اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" التابعة لمجلس ممثلي الشعب ومركز تعزيز حقوق الإنسان.

ثامناً - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٤٣ - تعاونت غينيا الاستوائية باستمرار مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتجلى هذا التعاون، الذي يستند من الناحية الدستورية إلى المادة ٨ من القانون الأساسي للبلد، في انضمام غينيا الاستوائية إلى ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تعاون البلد لسنوات عديدة مع لجنة حقوق الإنسان، ولم يقتصر، في هذا الصدد، على المشاركة في الكثير من دورات اللجنة، وإنما قام أيضاً باستضافة المقررين الخاصين وتسهيل عملهم. ودأبت غينيا الاستوائية، منذ عام ٢٠٠٧، على التعاون مع مجلس حقوق الإنسان. وأعدت تقريرها الأولي. ووجهت دعوة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ولجنة مناهضة التعذيب التابعين للمجلس. وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، قدمت غينيا الاستوائية خمسة تقارير امتثالاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تقوم حالياً بإعداد التقرير السادس. وأخيراً، يقيم البلد علاقات وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وترغب الحكومة في مواصلة تحسين هذا التعاون وتطلع، في الآن ذاته، إلى الاستفادة من أية مساعدة تقنية قد تتلقاها بشأن مختلف جوانب حقوق الإنسان.

تاسعاً - العقوبات وحل المشكلات

٤٤ - من العقوبات التي تعترض قيام القضاة والموظفين القضائيين بحماية حقوق الإنسان والحريات العامة عقبة ذات طابع عملي صرف تتعلق، مثلاً، بإمكانية وصول الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية أو الذين يفتقرون إلى الموارد الاقتصادية لدفع نفقات الإجراءات القضائية إلى المحاكم. وتجري معالجة هذه المشكلة على أسرع نحو ممكن؛ وبغية إيجاد حل لها، قدمت منحة مالية إلى نقابة المحامين في إطار الميزانية العامة للدولة بحيث يُتاح تقديم مساعدة قانونية مجانية؛ وتم، بموجب قانون الرسوم الجديد، تخفيض رسوم الدعاوى القضائية، ويجري إنشاء محاكم إقليمية ومحلية في جميع مراكز المقاطعات وفي عدد من المدن. وتنبغي الإشارة في هذا السياق إلى العمل المضطلع به لإنشاء طرق تريل عزلة المناطق النائية.

٤٥ - أما في المجال الزراعي، فإن العقبة الرئيسية تكمن في الافتقار إلى التمويل في القطاع الزراعي وقطاع تربية الماشية وقطاع البستنة، وهي قطاعات يمكن أن تعزز الإنتاج الريفي وتحسنه وتدعمه. ويجري اتخاذ مبادرات لإزالة هذه العقبة القائمة أمام التنمية الريفية وإجراء تسهيلات في مجالي النقل والتجارة من خلال إنشاء مرافق أساسية من الطرق والأشغال العامة في الأسواق وسائر مراكز التوزيع في عواصم الأقاليم ومراكز المقاطعات.

٤٦ - وفيما يتعلق بالصحة، حُدد هدف يتمثل في تحسين تشخيص الملاريا والمعالجة. ممر كبات الأرتيميسينين. أما العقوبات فهي نفس العقوبات المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالمناطق النائية، إلى جانب انخفاض مستوى المراكز الصحية. وسيُعالج هذا العائق لتحسين الطرق المحلية

ورفع مستوى المراكز الصحية الريفية لتفي بالمعايير التشغيلية. أما فيما يتعلق بالجذام والسل، فإن هذين المرضين ما زالا أحد الشواغل الرئيسية في غينيا الاستوائية على الرغم من العمل المضطلع به والمبادرات المنفذة في هذا الشأن. وفي عام ٢٠٠٨، اكتُشفت ٧٤١ حالة جديدة في باتا و ٢٤٠ حالة في مالابو. إلا أن جميع المرضى تلقوا العلاج الطبي خارج المستشفى ولم تُرسل إلى المستشفيات سوى أسوأ الحالات. والتحدي الرئيسي القائم في هذا الصدد هو توعية المرضى وأسرهم بوجوب عدم التخلي عن العلاج وبأنه لا ينبغي للمرضى أن يعودوا إلى محيط أسرهم. وتنبغي الإشارة أيضاً إلى ندرة الموارد البشرية اللازمة لمعالجة الاحتياجات المتعلقة بالجذام في ميكوميسنغ.

٤٧- وفيما يتعلق بالاتصالات، تتمثل إحدى المشكلات التي تُعيق توزيعها في جميع أنحاء البلد في التكاليف التي ينطوي عليها تجهيز وتشغيل المرافق التقنية اللازمة للمحافظة على هذا التوزيع، مثل الحواسيب، وأطباق السواتل، وأجهزة فك الشفرة، والبوابات، وأجهزة التلفاز.

٤٨- أما بشأن العقبات القائمة أمام التحاق البنات بالمدارس، فتنبغي الإشارة إلى أن المسافات التي تفصل بعض القرى عن مراكز التعليم، وبعد هذه القرى، والزواج المبكر، والأعمال المتزلية المفرطة، والحمل المبكر، وطرد الفتيات من مؤسسات التعليم، كانت أشهر مصادر التمييز وتأخير التحاق الفتيات بالمدارس. وإن حملات التوعية التي أسهمت في التخلي عن العادات القديمة المضرة بالفتيات، وتحسين مستويات معيشة الكثير من الأسر، وبناء أو إعادة بناء مؤسسات التعليم في المناطق الريفية، وبرنامج إنشاء الطرق، إن كل هذه الأمور تجعل مشكلة عدم التحاق الفتيات بالمدارس أكثر بروزاً أيضاً. بيد أنه لا بد من الإشارة أيضاً إلى سياسة جديدة تتيح للفتيات الحوامل الالتحاق بالمدرسة عندما يرغبن في ذلك. وهناك أيضاً أوجه قصور فيما يتعلق بنسبة الطلاب إلى المدرسين ونسبة المدرسين إلى الصفوف، وهي أوجه قصور أكثر جلاءً في المناطق الحضرية، ولا سيما منطقة الجزر، التي يتركز فيها العدد الأكبر من الطلاب.

٤٩- وفيما يتعلق بحقوق المرأة، ما زال الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة مبعث قلق، على الرغم من التقدم المحرز، بالنظر إلى أن عدد النساء اللواتي يتلقين تدريباً أعلى أو تدريباً تقنياً أقل من عدد الرجال. وبالتالي، فإن غالبية النساء يعملن في زراعة الكفاف وفي القطاع غير الرسمي. وتؤدي العوامل الثقافية أيضاً دوراً في هذا الشأن.

٥٠- إن محاولات زعزعة الاستقرار التي تعرضت لها غينيا الاستوائية قد أثرت بعض الشيء على سير العمل الطبيعي للمؤسسات العامة وخلقت جواً من التوتر يحد من حماس الحكومة لإعمال حقوق الإنسان.

عاشراً - الاستنتاجات

٥١ - كما يمكن أن يُلاحظ في مجالات مختلفة مشمولة في هذا التقرير الوطني، اضطلعت حكومة غينيا الاستوائية، وستواصل الاضطلاع، ببرامج وأنشطة مختلفة لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تعزيز وحماية وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها.

٥٢ - ولا ترى حكومة غينيا الاستوائية أي انتقاص لسيادتها في تقديم تقرير عن أعمال حقوق الإنسان والحريات العامة في البلد، نظراً إلى أن تقديمه يشكل جزءاً من الالتزامات التي تعهدنا بها سيادياً بمقتضى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمامنا إليها بملاء إرادتنا. وذلك هو أساس إرادتنا السياسية في أن نرى عملية التنمية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية قد أصبحت حقيقة واقعة في غينيا الاستوائية. ولا يبدو لنا من غير المناسب الانخراط في حوار بحجة أن هذا الحوار ليس حوارنا، كما أننا لا نرى أنه يشكل تدخلاً. وبالتالي فقد قدمنا معلومات بغرض تمحيصها أشد تمحيص ممكن، متيحين لجميع شركائنا تكوين صورة واقعية ومروءى بها عن الحالة الحقيقية في غينيا الاستوائية.

٥٣ - وعلى الرغم من التقدم المشار إليه في هذا التقرير، فإن حكومة غينيا الاستوائية تدرك أنه ما زال يتعين القيام بالكثير، وتعرب بحزم عن إرادتها السياسية في مواصلة تطوير عملية تحسين حقوق الإنسان، ملتزمة على الدوام بالتعاون الدولي في هذا المجال.